



بقلم: مصباح قطب

قانون المعلومات المرتقب..

الكرتونية وظاهرة «تستيف» الأوراق قد تحوله حبراً على ورق

الكاتب
الصحفي...
المستشار
الاقتصادي
لجريدة المصري
اليوم

في زيارة لتركيا منذ سنوات، عرضت السلطات على الضيف المصري، وكان د. مصطفى فهمي إبراهيم، الأستاذ بالأكاديمية الطبية العسكرية، أن يزور أحدث معمل لديهم في مجال الليزر، وحينما رآه قال: عندنا في مصر مثله من مدة. وعندما أزاروه معملاً آخر للبيولوجي قال: عندنا مثله من زمان. وفي زيارته لمعمل ثالث في مجال الهندسة الوراثية، قال بما يشبه الضجر: شبيهه أقامته مصر مبكراً. وهنا قال له مرافقه التركي بنبرة عتاب وربما غضب: ما دام كل ما هو حديث سبقتم به في المنطقة هكذا، فما بالكم تعانون كل هذا التأخر؟ أردت بتلك القصة التي سمعتها من صاحبها مباشرة أن أشير إلى تخوف يجب أخذه في

الاعتبار عند مناقشة قضية المعلومات في مصر، ولدى المطالبة بسرعة عمل قانون لإتاحة المعلومات أسوأ بعشرات الدول التي سبقتنا، واتساقاً مع التزامات مصر بعد توقيعها على الاتفاقية الدولية للشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. والتخوف الذي أتحدث عنه يتعلق بما أسميه الظاهرة الكرتونية، أو ظاهرة «تستيف» (تطبيق ظاهري) الأوراق، التي تنتشر في بلاد العالم النامي، ومن بينها مصر. وأقصد بذلك أن يتم إنجاز كل ما هو مطلوب -أو ما يتم المناداة به دولياً أو محلياً- شكلياً دون أن يتم تفعيله، مع الحرص على ألا يحدث بوجوده أي تغيير أو فارق. وترجمة ذلك في حالتنا، أن تقوم الحكومة بإصدار قانون للمعلومات في

الدورة البرلمانية المقبلة، وبعد انتخابات مجلس الشعب الحالية، دون حدوث أي تطور على الأرض بشأن إتاحة المعلومات دون مشقة، وفي الوقت والمكان المناسبين، وبالجودة المعقولة. ولا أريد أن أذهب في التشاؤم إلى ما هو أبعد فأقول: إن بعض التجارب تعلمنا أن الوضع بعد صدور تشريع للمعلومات قد يكون أسوأ من سابقه؛ لأنه مع القانون عادة ما يتم إقامة أبنية بيروقراطية جديدة تنضم إلى ما هو قائم، فتزيد الأمور تعقيداً. أما الأبعد من الأبعد في التشاؤم فقد يصل إلى التخوف من أن يتم النص في دستور مصري معدل على حرية إتاحة المعلومات وعدالة توزيعها (لا يوجد مثل ذلك في الدستور الحالي)، ولا يتم أيضاً نقل ذلك

إلى أرض الواقع في الممارسة. ما هو العمل إذن إذا كنا سنسند كل المنافذ بهذا الشكل؟ لقد تعرفنا -في السنوات الأخيرة بنحو خاص- على أشكال عدة من الإلزام المعلوماتي في مصر، وغياب للشفافية والإفصاح في ميادين الإدارة والسياسة والاقتصاد والعمل المالي والإعلام والمؤسسات الرقابية وغير ذلك، ولم يعد هناك جديد يضاف إلا فيما يظهر من مبتكرات تعتمية أو أشكال مستحدثة للتحايل والتلاعب بالمعلومات وتوظيفها في تحقيق مصالح خاصة، ومن أجل ذلك أود أن أضيف إلى النقاشات التي دارت وتدور حول حرية المعلومات في مصر وجوب البدء من المجتمع المدني، بمعنى زيادة عدد مؤسساته التي



بعض التجارب تعلمنا أن الوضع بعد صدور تشريع للمعلومات قد يكون أسوأ من سابقه؛ لأنه مع القانون عادة ما يتم إقامة أبنية بيروقراطية جديدة تنضم إلى ما هو قائم، فتزيد الأمور تعقيداً.



تلتزم طوعاً بأعلى معايير الشفافية والإفصاح والإتاحة المعلوماتية، لكي تقدم النموذج من ناحية، وتحرج القائمين على أمر السلطات المختلفة السياسية والتنفيذية المشببهين بالتكتم والغموض والمداورة عن الشعب، بل وعن الأجهزة الرقابية ذاتها، التي تنص قوانينها على حقها في تلقي المعلومات من الجهات الخاضعة لرقابتها حين طلبها ذلك.

وكنت في فترة من الفترات قد اقترحت أن تنشأ لجنة تطوعية من نماذج محترمة من شيوخ العمل العام في مصر، لتراقب التزام الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني بالنزاهة والإفصاح والشفافية في ممارساتها، وتعلن تقارير سنوية إلى الرأي العام عن ذلك، وتضع تصنيفاً

متدرجاً للمؤسسات. وطالبت أيضاً بأن تعلن أحزاب المعارضة ميزانياتها ومصادر إيراداتها على جمهورها، وتقارير جهاز المحاسبات عنها، والذمم المالية لقياداتها، لتضرب المثل وتكون القدوة وتخلق حالة في المجتمع يصبح لا مناص معها من أن تلتزم أية سلطة قائمة بحد أدنى من الشفافية والإفصاح والكشف المعلوماتي والنشر التلقائي للبيانات المهمة على الجمهور.

لقد فوتت الصحف المستقلة الكبيرة الخاصة فرصة حين رفضت رقابة جهاز المحاسبات عليها.. أعرف أن معها الحق القانوني في الرفض، وبغض النظر عن الأسباب القانونية التي دعته إلى ذلك، فقد يكون من المفيد أن تستعين مؤسسات قطاع خاص لها تأثير على الرأي العام كالصحافة بمراجع عام (جهاز المحاسبات) جنباً إلى جنب مع المراجع الخاص الذي تستعين به من الأصل، مثلما تفعل البنوك العامة وبعض المؤسسات العامة الأخرى حين تستعين بمراجع حسابات من القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الجهاز المركزي للمحاسبات. الأمر الثاني الذي أدعو إليه أن نبدأ أيضاً بتدريب رجال السلطة التنفيذية المعنيين بأمر المعلومات والقائمين على خزائنها، ونضع معايير لاختيارهم، ونضع سيرهم الذاتية على مواقع الجهات على الإنترنت، وأن نصمم قسماً خاصاً لهم يبدؤون به مهام أعمالهم. وغني عن البيان أن البيروقراطية المصرية التقليدية - في عمومها- أبعد عن أن تؤمن بحرية إتاحة المعلومات بقرون زمنية، وفيها من حجب المعلومات هو أحد أهم مصادر قوته، وأحد أبرز أدواته لاقتناص الرزق من المتعاملين معه. ويتخذ تأهيل القائمين على المعلومات قيمة إضافية في ضوء اتجاه وزير التنمية الإدارية لاستحداث منصب مدير المعلومات في كل مؤسسة حكومية، أو مدير للموارد المعلوماتية بالمؤسسة، أيًا ما كان المسمى.. فبدون آليات واضحة ومحددة لإجبار البيروقراطية على تقديم المعلومات غير السرية للجمهور، وبالسرعة المطلوبة، لن يحدث تقدم حتى لو صدر مائة قانون للمعلومات.



البيروقراطية المصرية التقليدية - في عمومها- أبعد عن أن تؤمن بحرية إتاحة المعلومات بقرون زمنية، وفيها من يرى أن حجب المعلومات هو أحد أهم مصادر قوته، وأحد أبرز أدواته لاقتناص الرزق من المتعاملين معه.



ولعل بعض القصة التي رواها الخبير التربوي الدكتور كمال مغيث، الذي يعمل في أحد الأجهزة المهمة بوزارة التربية والتعليم التابعة للوزير مباشرة، إذ طلب بياناً معيناً وحصل على موافقة من الوزير -شخصياً- على إتاحتها له، وعندما نزلت الموافقة الوزارية إلى الدهاليز، إلى أن انتهت عند السيد المسئول عن المعلومات بالوزارة، فأشعر على الطلب: «تتم إتاحة المعلومات الموجودة على موقع الوزارة على الإنترنت للسيد الدكتور الباحث مع التحية»!.. أي عبث، وأي كوميديا سوداء؟

بقيت أمور أخرى، فمن الأهمية بمكان الاستعداد قبل صدور القانون المرتقب ومع صدوره بأجهزة وأدوات لحوكمة المعلومات،



بدون آليات واضحة ومحددة لإجبار البيروقراطية على تقديم المعلومات غير السرية للجمهور، وبالسرعة المطلوبة، لن يحدث تقدم حتى لو صدر مائة قانون للمعلومات.



وضمنان سلامتها، وذلك حتى لا تتلاعب البيروقراطية بعمليات الإتاحة فتعطينا معلومات مشوهة أو مبتورة، أو انقضى عمرها الافتراضي أو مغشوشة، ونستعد بأجهزة أخرى لتدعيم منع اختراق الخصوصية. فالمعلومات ليست في حوزة الحكومة فقط، لكنها لدى البنوك والشركات الخاصة والنوادي والمخازن الكبيرة، ولدى المتعاملين بالتجارة الإلكترونية، وكل من تتاح له فرصة الحصول على «سي في» واف من شخص أو أشخاص لأي غرض كان، ولذلك يجب أيضاً أن يكون المجتمع المدني واعياً بكيفية مراقبة التزام تلك الجهات بالإتاحة وبالحفاظ على الخصوصية ومراعاة حوكمة المعلومات.